الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

المحكمة الدينية هي إحدي محقق السلطة القضائية للمسلمين الذين يسعون العدالة حول بعض القوانين المدنية المنصوص في القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ عن المحكمة الدينية، كما تم تعديله وتتميمه من قبل القانون رقم ٣ سنة ٢٠٠٦ والقانون رقم ٥٠ سنة ٢٠٠٩عن المحكمة الدينية.[١] كمحكمة الخاصة، المحكمة الدينية لها واجبة وسلطة المعينة نحو الوارد في المادة ٥ ٤٩ قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ التي تنص على أن المحكمة الدينية لها الواجبة والحق علي تحقيق، تحكيم و إكمال القضية في مستوى الأولى بين المسلمين في مجالات الزواج والميراث والوصايا والهيبة والزكاة والوقف والإنفاق والصدقات والاقتصاد الإسلامي.[٢]

لتحقيق أعدل إنفاذ القانون، ثم القاضي في تفتيش وتعديل وتحكيم الحالة تكون محمية وإعطاء السلطة المستقلة الحرة من قبل الدولة للتدخل مختلف من أي طرف وبأي

[1] Undang-Undang No. 7 Tahun 1989 Tentang Peradilan Agama
[2] M.Yahya Harahap, *Kedudukann Kewenangan dan Acara Peradilan Agama*, (Jakarta: Pustaka Kartini, 1997), hlm.30

شكل من الأشكال، كضمان للنزاهة القاضي إلا للقانون والعدالة لتنفيذ قوانين الدولة في جمهورية اندونيسيا.[٣] لذلك، في تحقيق الوضوح وترتيب القانون على الناس، يتعين القاضي لإستكشاف وفهم قيمة القانونية وحس العدالة في المجتمع.[٤] وعلى هذا الأساس، القاضي في تحقيق وتحكيم أن يتم على أساس الوقائع القانونية في المحاكمة وقواعد القانون، والقانون الأخلاقي والمبدأ القانوني عن النظر في حكم هذه الحالة، من أجل الإنصاف العدالة والوضوح وترتيب القانون ، الغرض من القانون.

في إطار والجهود المبذولة لإيجاد وتنفيذ العدالة، حكم القاضي يجب أن تتوافق مع الهدف الحقيقي، أولا، فإن حكم القاضي يجب أن تضطلع حل موثوقة، المعني إعطاء سبيل الخروج من المشاكل القانونية التي تواجهها الأطراف (المدعي والمدعى عليه)، والثانية، فإن حكم القاضي يجب تحتوي على الكفاءة، وهو سريع وبسيط، وغير مكلفة، لأن العدالة المتأخرة هي الظلم، ثالثا، يجب أن يكون حكم القاضي وفقا للغرض من التشريعات التي شكلت الأساس لحكم المحكمة. رابعا، ينبغي أن يتضمن حكم القاضي

[3] Mukti Arto, *Pembaruan Hukum Islam melalui Putusan Hakim*, (Yogyakarta: Pustaka pelajar, 2015), hlm. 88

[4] Pasal 28 Undang-Undang No.4 Tahun 2004 tentang Kekuasaan Kehakiman.

جوانب النظام الاجتماعي والاستقرار اللذين السكينة العامة. وخامسا، يجب أن يكون العدالة ، والذي يعطي فرصة متساوية للمدعي والمدعى عليه.[٥]

تقدم رئيس الدائرة المحكمة الدينية العليا في اندونيسيا معايير الحكم الجودة في المحكمة الدينية، وهي: منظمة تنظيما جيدا، ومنتظمة ومتماسكة، لا تحتوي على المصطلحات التي لها تفسيرات متعددة، تحتوي على وضوح ويحتوي بتحديث الشريعة الإسلامية. قدم الحكم ليس للقاضي لنفسه بل للقارئين، والمهتمين، سواء لمصلحة القانون، والعلوم، والتعلم، وخصوصا للطرفين. بحيث يمكن للقارئين أن بسهولة التقاط عملية التفكير القاضي والعثور على إجابات لجميع الأسئلة المتعلقة علي تلك الحالة، ثم لا بد من اتخاذ الحكم بالكامل ومتماسكة وواضحة.[٦]

كفاءة وجودة القاضي في تحكيم الحالة تظهر في حكمه. وفي حكم القاضي، كان اعتبارات القانونية تثبت نتيجة حكم القاضي حتى اعتبارات الحكم من القاضي تصف على شكل الدقيق والجيد. وكذلك الاعتبارات المتعرضة كحكم رقم Pdt.G/٩٢٠ /PA.Po/٢٠١٦ . رغم ذلك، إن هذا الحكم تعتبر بعدم اكمال الشروط للحكم الواضح والدقيق، ويكون هذا الحكم خالف عن الأساس المعين في المادة ١٧٨ الآية (١) *(HIR)*

[5] Fence M.Wantu, "*Mewujudkan Kepastian Hukum, Keadilan dan Kemanfaatan Dalam Putusan Hakim di Peradilan Perdata "*, Universitas negeri Gorontalo, *Jurnal Dinamika Hukum* Vol.12 No.3 September 2012, hlm.39

[6] Mukti Arto, op.cit., hlm.3

Rechtreglement voor de (١) الآية ١٨٩ المادة Jo *Herzien Inlandsch Reglement* *(Rgb) Buitengewesten* Jo المادة ٥٠ القانون رقم ٤٨ سنة ٢٠٠٩ عن السلطة القضائية ويمكن ابطال الحكم من المحكمة العليا. ولكن الحكم الجيد لابد أن يحتوي على ثلاثة عناصر وهي العدالة ووضوح القانون وفوائده.[٧]

ومن هنا أراد الباحث أن يعرف تنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية على قرار القاضي في حالة الطلاق (دراسة تحليلية في المحكمة الدينية فونوروكو رقم ٩٢٠/ PA.Po/٢٠١٦/ Pdt.G).

ب. تحديد المسألة

١. هل قرار القاضي رقم ٩٢٠/Pdt.G /٢٠١٦/PA.Po مطابق بتنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية ؟

ج. هدف البحث

١. لمعرفة تنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية على قرار القاضي رقم ٩٢٠/Pdt.G /٢٠١٦/PA.Po.

[7] M.Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2005), hlm.798

د. أهمية البحث

١. الأهمية النظرية

أ. يرجي من هذا البحث تقديم منافع لتطوير العلوم في مجال علم القانون بصفة عامة، وقانون المحكمة الدينية على وجه الخاص.

ب. يرجي من هذا البحث كثير المصادر والآدب في قائمة المراجع للقسم القانون المدني خصوصا حكم وقانون أحداث المحكمة الدينية.

ت. استعمال من هذا البحث كمرجع عن الكتابة او البحث للمرحلة بعدها.

٢. الأهمية العملية

أ. لإنماء ذوق العلمي و المرجع العلمية للباحث و لمعرفة قدرة الباحث في تنفيذ علم القانون.

ب. يرجي من هذا البحث اعطاء المداخلات و زيادة العلم لجميع الأطراف الذين هم على استعداد لتلقي وللأطراف المعنية بهذا البحث، فضلا عن مفيد للأطراف المهتمة بالأمر في نفس القضايا.

هـ. البحوث السابقة

وجد الباحث بعض البحوث المتعلق ببحثه، فيما يلي:

بحثه Fence M.Wantu من الجامعة الحكومية جورونتالو عن "Mewujudkan Kepastian Hukum, Keadilan dan Kemanfaatan Dalam Putusan Hakim di Peradilan Perdata."، وأظهرت النتائج أن القاضي في النظر والتحكيم علي الحالات التي لا تركز اهتمامها إلى الأبد على مبدأ واحد وحده، القيود التي تواجه القاضي تميل لحكم القانون في مأزق عندما أحكام المكتوبة لا يمكن الإجابة على المشاكل القائمة. التركيز هو أكثر ميلا لمبدأ العدالة الوسائل الحاجة أن تأخذ في الاعتبارات القوانينة القائمة في المجتمع، والذي يتألف من العادات والقوانين غير المكتوبة. يجب أن يكون القاضي في حدود المعقول والقانونية الاعتبارات قادرة على استيعاب جميع الأحكام التي تعيش في المجتمع في شكل الأعراف والقوانين غير المكتوبة. مزيد من التركيز يميل أن يكون على مبدأ النفعية على الفروق الاقتصادية.[٨]

بحث Ramdani Wahyu et.All من الجامعة الإسلامية الحكومية سونان غونونج جاتي باندونج، عن "Disparitas Putusan Hakim dalam Perkara perceraian "، تقييم

[8] Fence M.Wantu, "*Mewujudkan Kepastian Hukum, Keadilan dan Kemanfaatan Dalam Putusan Hakim di Peradilan Perdata "*, Universitas negeri Gorontalo, *Jurnal Dinamika Hukum* Vol.12 No.3 September 2012.

القاضي للأدلة في شكل الشهود في حالة الطلاق على أساس الفقرة الفرعية (F) من اللائحة الحكومية رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ وفهم سبب الطلاق بحرف (F) ليست دائما علي شكال واحد بين المحكمة المستوى الأول والمستوى الاستئناف. وبالتالي ولادة قرارا مختلفا. لذلك، إضافة إلى قوة الأدلة في لوحة الاستئناف، حان الوقت لهذه الإجراءات في المحكمة الدينية سجلت خلال الدوائر التلفزيونية المغلقة، لاعتقاد وفهم كل الإجراءات.[٩]

بحثه Salman Maggalatung من الجامعة الإسلامية الحكومية جاكرتا، عن "Hubungan antara Fakta, Norma, Moral dan Doktrin Hukum dalam Pertimbangan Putusan Hakim" ، نتيجة البحث هي لوجود أعدل الحكم القاضي للمجتمع، ينبغي أن يكون القاضي قادرا على استكشاف وفهم قيمة القانونية الموجودة في المجتمع.[١٠]

و. الإطار النظري.

المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية معنها هي " أهداف الزواج لوجود الأسرة السكينة والمودة والرحمة"، نتائج وصف المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية أعلاه تنقسم إلى ثلاثة عناصر، وهي :

[9] Ramdani Wahyu et. All, *Disparitas Putusan Hakim*, (Jakarta: Sekertaris Jenderal Komisi Yudisial Republik Indonesia, 2014).

[10] Salman Maggalatung, *Hubungan antara Fakta, Norma, Moral dan Doktrin Hukum dalam Pertimbangan Putusan Hakim*, Fakultas Syariah dan Hukum UIN Jakarta, *Jurnal Cita Hukum*, Vol.1 no.2 Desember 2014.

١. هدف الزواج

٢. الأسرة السكينة

٣. المودة والرحمة

من الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه، فإن الباحث سوف بدراسة وإيجاد صلات بين جوانب الأولى والثانية والثالثة من وصف المادة ٣ مجموعة الأحكام الإسلامية أعلاه، وهي:

١. هدف الزواج

أ. إعفاف المرء نفسه وزوجه عن الوقوع في الحرام،

ب. وحفظ النوع الإنساني من الزوال والانقراض، بالإنجاب والتوالد،

ج. وبقاء النسل وحفظ النسب، وإقامة الأسرة التي بها يتم تنظيم المجتمع،

د. وإيجاد التعاون بين أفرادها، فمن المعروف أن الزواج تعاون بين الزوجين لتحمل أعباء الحياة،

ه. وعقد مودة وتعاضد بين الجماعات، وتقوية روابط الأسر، وبه يتم الاستعانة على المصالح[١١].

[١١] السيد سابق، **فقه السنة**، الجزء الثاني، (القاهرة: الفتح الأعلام العربي)، ص. ٨

من بعض الهدف من الزواج المقترح من قبل اليسد سابق، والغرض العام من الزواج هو لوجود الأسرة السكينة والمودة والرحمة.

٢. مفهوم الأسرة السكينة

كل من لديه الأسرة أو العائلة أراد أن يكون أسرته سكينة حتى يستطيع أن ينظرإلى كيفية السعادة . ولكن الواقع أن معظم الناس يسعون أن يبحثوا المكانة العالية و يجمعوا الأموال الكثيرة لأنهم يظنون أن يجدوا السعادة في الأسرة بذلك. وبعضهم ينظرون أن الأسرة السكينة هي أن يسكنوا في بيت واسع و جميل ولهم زوج جميل أو زوجة جميلة .

مع أن حقيقة السعادة هي فى بناء أسرتهم بمودة و رحمة .

وينبغى لنا أن نفهم حق الفهم أن حقيقة الأسرة السكينة هي أسرة تأسس على مودة ورحمة من الله تعالى برضاه. فإذن، حقيقة الأسرة السكينة موجودة في تحقيق القيم الدينية في حياتهم. وحقيقتها الهدوء في إرشاد الدين المستقيم وهودين الله المنير .

كما قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾

٣. المودة والرحمة

والمودّة أرقى أنواع المحبّة، يقول الإمام ابن القيّم رحمه الله: " وأمّا الودّ فهو خالص الحبّ وألطفه، وأرقّه وأصفاه، وهو من الحبّ بمنزلة الرأفة من الرحمة "،[١٢] والمودة هي اللين والبشاشة والمؤانسة والرقة والألفة والتآلف، وإظهار الميل والرغبة والانجذاب، والتعبير عن الاشتياق.[١٣]

الرحمة فهي التسامح والمغفرة وسعة الصدر والتفهم والتنازل والعطف والشفقة والاحتواء والحماية والصبر والسيطرة على الغضب والعطاء بلا حدود وبدون مقابل.[١٤]

١. نظرية تحقق الحكم.

رأي Fence M.Wantu بأن وضوح القانون وضع نحو التالي:

أ. وجود تحقق الحكم ، المعني يمكن فهمها بسهولة من قبل الشعب.

ب. بين الحكم لا تتعارض مع بعضها البعض.

---

[١٢] الإمام شمسالدين ابن أبى بكر ابن أيوب الدمشقى الحنبلى، **روضة المحبين**، (بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ص. ٣٣

[١٣] وهبة الزحيلي، **تفسير المنير**، المجلد الحادية عشرة، (دمشق :دار الفكر، ١٤٢٦), ص. ٧٢

[١٤] **نفس المرجع، ص ٧٢**

ج. النظام لا تتطلب قواعد السلوك خارج قدرة موضوع القانون، المعني أن القانون لا ينبغي أن يكون أمر ما لم يكن ممكنا.

د. الاعتراف المجتمع على أسس من سلطة القانون.

هـ. تحقق الحكم في المحكمة ملحوظ مع هذا الموقف من استقلال القضاء ونزاهته في تنفيذ سلطة القانون.

٢. نظرية العدالة

رأي Fence M.Wantu بأن العدالة وضع نحو التالي:

أ. العدالة تطبق في أي وقت وفي أي مكان، المعني أن العدالة يجب أن توضع على أساس في أيّ مكان وزمان.

ب. حقوقهم والتزاماتهم.

ج. التوافق بين العدالة الإجرائية والعدالة الكبيرة. المعني حصلت العدالة منذ بداية القضية إلى النتيجة النهائية، وهي استلام الحكم للطرفين بين المدعي والمدعى عليه.

د. وجود التوفيق بين تنفيذ التشريعات في صياغة الناتجة من الحكم.

هـ. الاعتراف المجتمع علي نجاحة العدالة.[١٥]

طريقة التفسير القانون:

أ. التفسير النحوية، في تفسير حكم القاضي من خلال التشريعات وفقا الصياغة.

ب.التفسير المنهجية، تفسير حكم القاضي من خلال النظام الأساسي أو المقالات في العلاقات الشاملة بين مواد القانون مع بعضها البعض.

ج. التفسير التاريخية، لتفسير حكم القاضي لرؤية تطوير الحكم من العملية الكامنة وراء هذه القضية، وعملية التفتيش والاستنتاجات المستخلصة من قبل القاضي لاصدار حكمها.

د. التفسير اللاهوتي للتفسير حكم القاضي للتحقيق غرض تصنيع.

هـ. تفسير واسعة ، تفسير حكم القاضي بتمديد معنى مصطلح أو تعريف في الحكم أو في مواد القانون.

و. التفسير الضيق ،لتفسير حكم القاضي لتضييق معنى مصطلح أو تعريف في مواد القانون.[١٦]

---

[15] Salim dan Erlies, *Penerapan Teori Hukum Pada Penelitian,* (Jakarta: PT RajaGrafindo Persada, 2015), hlm.34

ز. منهج البحث

منهج البحث الذي اختار الباحث لنيل جميع البيانات على الهدف أو الغرض والأهمية من الدراسة المقررة.[١٧] تنبغي على الباحث أن يستخدم المناهج المتعلقة بالموضوع في هذه المسألة[١٨]:

١. نوع البحث

هذا البحث من نوع بحث كيفي المكتبي. وبنظر على تحديد المسألة وأهداف البحث استخدم الباحث دراسة تحليلية حالة في البحث عن الموضوع تنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية في حالة الطلاق على قرار القاضي PA.Po/٢٠١٦/ Pdt.G/٩٢٠ في المحكمة الدينية فونوروكو.

٢. تقريب البحث

---

[16] Amiruddin dan Zainal Asikin, *Pengantar Metode Penelitian Hukum*, (Jakarta: PT RajaGrafindo Persada, 2016), hlm.171

[17] Sugiyono, *Metode Penelitian Kuantitatif Kualitatif Dan R&D*, (Bandung: Alfabeta 2009), hlm. 2

[18] Suratman, dan Philips Dillah, *Metode Penelitian Hukum*. (Bandung: Alfabeta, 2015), hlm. 176

تقريب البحث التي استخدم الباحث وهي دراسة معيارية (*Normative Approach*) التي جاهزة مما له علاقة وثيقة بالبيانات الأولية من قرار القاضي في المحكمة الدينية فونوروكو والقوانين إما من القانون المناكحات أو مجموعة الأحكام الإسلامية، والبيانات الثانوية من الكتب المتعلقة بالموضوع.[١٩]

٣. مصادر البينات

ويراد بمصادر البيانات في هذا البحث هي المصادر التي تؤخذ منها البيانات، وترجع الباحث في بحثه إلى المصادر الآتية:

أ. البيانات الأولية

١) قرار القاضي في تنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية عن حالة الطلاق في المحكمة الدينية فونوروكو رقم .PA.Po/٢٠١٦/ Pdt.G/٩٢٠

٢) الحاصل من مقابلة الباحث والقاضي في المحكمة الدينية فونوروكو الذي طلب أمره في هذا القرار.

٣) قانون رقم (١) سنة ١٩٧٤ عن المناكحات

[19] Soerjono Soekanto, Penelitian Hukum normative, (Jakarta: PT GrafindoPersada, 2013), hlm. 33

٤) مجموعة الأحكام الإسلامية

٥) الكتب الفقهية

ب. البيانات الثانوية

البيانات الثانوية هي التي تحتوي على الوثائق المكتوبة والكتب المتعلقة بتنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية عن حالة الطلاق في المحكمة الدينية فونوروكو رقم ٩٢٠ /Pdt.G/٢٠١٦/PA.Po.

٤. منهج جمع البيانات

للحصول على البيانات المحتاجة، سلك الباحث مناهج جمع البيانات الأتية:

١. منهج المقابلة *(interview Methode)*

منهج المقابلة هو عملية إدراك البيانات لهدف البحث بأسلوب الأسئلة والأجوبة مع المقابلة بين الباحث والحاكم باستخدام دليل المقابلة[٢٠] . وقد استخدم الباحث هذه الطريقة للحصول على المعلومات عن سبب تنفيذ المادة ٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية في حالة الطلاق عند الحاكم في المحاكمة الدينية فونوروكو.

٢. المنهج الوثائقي *(Writeen Record)*

---

[20] Cholid Narbuko, *Matodelogi Penelitian*, Cetakan ke10, (Jakarta: Bumi Aksara, 2009), hlm. 83.

هو منهج جمع البيانات المكتوبة الذي يصدر من المواد المكتوبة ، وهي طريقة جمع البيانات الموجودة من المحكمة الدينية فونوروكو التى استخدمه الباحث يوجد فيها الكتب والوثائق لإكمال الباحث في هذا البحث.

٥. أسلوب تحليل البيانات

استخدم الباحث الطريقةَ الوصفيةَ *(Deskriptive Method)* لوصفِ الظواهرِ الاجتماعيةِ الموجودةِ والمبحوثةِ في تلكَ المؤسسةِ، وهي الطريقة التي تبتدأ الباحث من البيانات النظريات العامّة إلى الخاصة ثم استنباطا ها، ولا يخرج الباحث عن البيانات والوثائق مما سلكه في هذا البحث.[٢١] استخدم الباحث لبيان سبب القاضي المحكمة الدينية فونوروكو قرار الطلاق رقم Pdt.G/٩٢٠ /PA.Po/٢٠١٦، وكذلك استخدم الباحث

الطريقة الاستنتاجية هي تحليل البيانات بطريقة تقديم البيانات واستنتاجها على أسس نظريتها.

الطريقة القياسية وهي منهج تطبيق القاعدة العامة أو تعريف واقعة خاصة ذات اتصال بتلك القاعدة العامة.

٥. تنظيم كتابة البحث

---

[21]Bambang Sunggono, *Metodologi Penelitian Hukum*, Cetakan ke-14 (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2013), hlm. 42

ليكون هذا البحث منظما، فقسم الباحث هذا البحث إلى أربعة أبواب:

الباب الأول: خلفية البحث، تحديد المسألة، هدف البحث، أهمية البحث، البحوث السابقة، الإطار النظري، منهج البحث وتنظيم كتابة تقرير البحث.

الباب الثاني: قرار القاضي والطلاق ومجموعة الأحكام الإسلامية.

الباب الثالث: النظرة العامة عن المحكمة الدينية وتحليل البيانات.

الباب الرابع :الخاتمة تحتوي على نتائج والإقتراحات.